متابعة حالة

# إقرار مشروع تعديل "حجة المعقولية" في الكنيست الاسرائيلي

**المصدر:** مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

**تاريخ الإصدار:** 17 تموز/ يوليو 2023

# إقرار مشروع تعديل "حجة المعقولية"

# في الكنيست الإسرائيلي

2023-7-17

استأنف رئيس وزراء الكيان المؤقت بنيامين نتنياهو، مسعى حكومته لتعديل النظام القضائي، وطرح مشروع قانون يقلص سلطات المحكمة العليا، في أولى مراجعات البرلمان الثلاث. وكانت حكومة نتنياهو الدينية القومية قد طرحت خطة التعديلات القضائية في يناير/ كانون الثاني، بعد قليل من أدائها اليمين. لكن مع تزايد قلق حلفاء الكيان المؤقت الغربيين وتفاقم الاضطرابات وانخفاض قيمة الشيكل، علّق نتنياهو مساعيه في أواخر مارس/ آذار الماضي للسماح بإجراء محادثات مع أحزاب المعارضة. وبعد ثلاثة أشهر، عاد نتنياهو لطرح التشريع الذي أزال منه بنوداً كانت مقترحة في بداية الأمر، مثل بند يسمح للبرلمان بإلغاء أحكام القضاء، وأبقى على بنود أخرى.

في السابق، أي قبل طرح مشروع التعديل كانت حجة المعقولية تمنح للمحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا، سلطة إلغاء قرار السلطات المنتخبة، إلى الحد الذي يتبين أنه غير معقول. فمعيار المعقولية هو جزء من آلية الضوابط والتوازنات، وهو أداة مهمة تستخدمها المحكمة لحماية حقوق الجمهور ضد القرارات التعسفية للحكومة وسلطات الدولة، إذا تأثرت قرارات المسؤول المنتخب باعتبارات خارجية أو تمييزية أو تعسفية، أو إذا لم تؤخذ معلومات مهمة في الاعتبار، فيمكن استبعاد مثل هذه القرارات على أساس أنها غير معقولة". أمّا قانون التعديل فيقرّ **"أولئك الذين لديهم سلطة الفصل في القانون، بما في ذلك المحكمة العليا بصفتها محكمة العدل العليا، لن يحكموا أو يصدروا أمراً ضد مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء أو وزير أو أي مسؤول منتخب آخر (مثل أعضاء الكنيست) على النحو المحدد في القانون، فيما يتعلق بمعقولية قرارهم."** هذا يعني أنه، ليس من صلاحية المحكمة (بما فيها المحكمة العليا) مراجعة القرارات الصادرة عن الحكومة، رئيس الحكومة، وأي وزير ومسؤول منتخب، بالاستناد إلى حجة (ذريعة) المعقولية. وينص مشروع القانون الخاص بإلغاء "حجة المعقولية " على أن المحكمة لن تكون قادرة على التعبير عن النقد القضائي باستخدام حجة المعقولية على قرارات الحكومة والمسؤولين المنتخبين. لابد من التذكير هنا بأنّ "بند المعقولية"، من الأدوات الإجرائية الموجودة بمتناول الجهاز القضائي في الكيان، وتحديداً لدى القضاة، وعلى الأخص قضاة المحكمة العليا. ويهدف إلى تفعيل رقابة قضائية على عمل الأذرع المختلفة للسلطة التنفيذية، المتمثلة بالحكومة ووزاراتها والهيئات الرسمية التابعة لها.

هذا التعديل قد يحد من قدرة المحكمة العليا على إبطال قرارات الحكومة والوزراء والمسؤولين المنتخبين بتجريد القضاة من سلطة اعتبار مثل هذه القرارات "حجة المعقولية". ويقول مؤيدون إن هذا يسمح بطريقة حكم أكثر فاعلية ويترك للمحكمة في الوقت نفسه معايير أخرى للمراجعة القضائية، مثل معيار التناسب. ويقول منتقدون إن الباب سينفتح أمام الفساد وإساءة استخدام السلطة إذا لم يحافظ على مبدأ الرقابة بين السلطات والتوازن بينها.

صوّت لصالح مشروع قانون التعديل في قراءته الأولى، 64 نائبا، وهم جميعا أعضاء الائتلاف الحاكم، فيما عارضه كل الأعضاء المنتمين إلى الأحزاب المعارضة وعددهم 56 عضواً. وقد تمّت المصادقة على مشروع القانون بالقراءة الأولى وينبغي المصادقة عليه بقراءتين ثانية وثالثة. حيث أقر الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون "حجة المعقولية" افي مرحلته الأولى من بين ثلاثة مراحل، مع خطط لاستكمال التشريع قبل نهاية يوليو/تموز الجاري.

إنّ قانون حجة المعقولية" الذي وعدت الحكومة الائتلافية الحالية بتغييره منذ انتخابها من شأنه أن يغير الطريقة التي يمكن أن تتدخل بها المحاكم الإسرائيلية في القرارات التي يتخذها الفرع التشريعي والتنفيذي، ولكن تم الاحتجاج بشدة من قبل منتقديها. من هذا المنطلق نتساءل حول الدوافع من إقرار هذه الخطوة في الكنيست في هذا التوقيت السياسي المحرج لحكومة ناتنياهو؟ وتداعيات هذه الخطوة ان تم إقرار هذا القانون بصفة نهائية بعد القراءة الثانية والثالثة؟

**دوافع إقرار خطة التعديل الدستوري في ظلّ الظروف السياسية المشحونة خاصة من قبل المعارضة:**

1- فرض بعض القيود على قرارات المحكمة العليا ومنح الحكومة سلطات حاسمة في تعيين القضاة.

2- منع السلطة القضائية ممثلة في المحكمة العليا من مناقشة أو اصدار أمر ضد الحكومة او رئيس الوزراء او وزير او أي مسؤول منتخب فيما يتعلق بمعقولية قرارهم.

3- منع المحاكم الإسرائيلية من استمرارية التمتع بالقدرة على مراجعة قرارات الحكومة، إما بالسماح بها أو إسقاطها، بناءً على ما يعتقد ثلاثة قضاة أن السلطة "المعقولة" ستفعله. وهذا ما يعمل وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين على تغييره من خلال الإصلاح القضائي. وقد علّل الوزير ليفين هذا الموقف، بأن هيئة القضاة الناشطين يمكن أن تقلب سياسة الحكومة لتناسب أقلية غير منتخبة.

4- منح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والوزراء مساحة للتحرك من دون حسيب أو رقيب، وهي الحكومة التي تضم متهمين بقضايا فساد، وعلى رأسهم نتنياهو.

5- منح المنتخبين إمكانية فعل ما يريدون، في إطار الصلاحية التي توفّرها لهم مناصبهم في المؤسسات والدوائر المختلفة، أو الإحجام عن خطوات معيّنة دون أن تكون المحكمة العليا قادرة على إلغاء قراراتهم، أو إلزامهم بشيء، حتى لو رأى القضاة أنها غير معقولة.

6- من الناحية العملية يحاول السياسيون في الائتلاف وضع أنفسهم فوق المحكمة العليا، وكأن الحكومة تقول إنها هي من يحدد كيف يجب أن تتعامل المحاكم معها، وهي وحدها الجهة التي تحدد ما هو صحيح وما هو غير صحيح، وما هو مقبول وما هو غير مقبول، الأمر الذي يمس بجهاز القضاء واستقلاليته.

7- هناك أهداف أخرى غير معلنة، قد يستفيد منها نتنياهو، والوزير السابق وزعيم حزب "شاس" أرييه درعي وغيرهما. في حالة نتنياهو مثلاً، المتهم بقضايا فساد، قد يجد، في حال إدانته لاحقاً، طريقاً للالتفاف على أي قرار قضائي مستقبلي يمنعه من شغل منصب رئيس الحكومة أو الترشح مرة أخرى. وفي حالة درعي، كمثال آخر، قد يمكّنه القانون من العودة لإشغال حقيبة وزارية، وهو الذي شغل منصب وزير الصحة ووزير الداخلية لدى تشكيل حكومة نتنياهو الحالية، لكن المحكمة العليا قضت بعدم شرعية هذا الأمر كونه مدان بالتهرب الضريبي. وفي حال سن القانون سيكون بالإمكان إعادته بقرار من الحكومة ورئيسها. وينسحب هذا الأمر على مسؤولين آخرين وقضايا أخرى.

8- الكثير من أقطاب الحكومة واليمين عامة، يرون أن لدى المحاكم ميولاً يسارية، ويعتبرون القانون خطوة استراتيجية لسحب البساط من تحت أقدامهم. ويتماشى هذا مع محاولة الحكومة فرض أجندتها على عملية تعيين القضاة، وقبل ذلك السيطرة على لجنة تعيين القضاة، في محاولة للتأثير على قرارات المحاكم وتوجهاتها.

**9-** على مستوى التوجهات السياسية سيمنح القانون الحكومة مساحة أكبر للتوغّل في انتهاك حقوق الفلسطينيين، والاعتداء على أملاكهم ومصادرتها، واتخاذ قرارات تُمعن في التمييز والعنصرية ضد فلسطينيي الداخل من دون أن يكون هناك إمكانية لإلغاء القرارات. وإن كانت المحكمة العليا ليست بالفعل واحة عدل، عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، فإنها قد تنفع في بعض القضايا التي ترفعها جمعيات ناشطة في مجال حقوق الإنسان، أو قد تبدي رأياً نقدياً فيها.

**10-** قد تأخذ المحاكم أو بعض المنظّمات برأي من يشغل منصب المستشار القضائي للحكومة في قضايا معيّنة. وهنا نجد أن الحكومة الحالية على خلاف كبير من المستشارة الحالية غالي بهراف ميارا بسبب التباين في المواقف وآرائها التي لا تعجب مكوّنات الحكومة، ما يعرّضها لانتقادات واسعة، وصلت حد توعد أطراف في الائتلاف الحكومي وحزب "الليكود" باتخاذ قرار بالإطاحة بها بعد إلغاء حجة "المعقولية". لن تتمكن المحكمة العليا في هذه الحالة من إعادتها. وهذا يعني أن القانون الجديد قد يشكّل أرضية خصبة لقرارات انتقامية أيضاً.

**11-** قد تتخذ الحكومة قراراً بإرجاء الانتخابات، اذا ما اقتضت المصلحة السياسية للائتلاف الحاكم ذلك، ولن تجد من يردعها وفقا للمعارضة التي تعتبر ان هذا الامر قد ناتنياهو صلاحيات واسعة للسيطرة السياسية كالاستمرار في السلطة لمدة طويلة مع عدم الالتزام بمدة محددة لعمل الحكومة بعيدا عن مراقبة المحكمة العليا.

**تداعيات هذه الخطوة:**

- المزيد من الصراع الداخلي، على المستوى المدني والاجتماعي والسياسي، بين من يميل لدولة دينية ومن يميل أن تكون علمانية، وبين من يميل لتعزيز الاستيطان وإدارة الصراع وبين الباحثين عن حلول.

- تضرر الاقتصاد بسبب قرارات المسؤولين وانعدام المنافسة في الأسواق بسبب تفضيل وزراء جهة على أخرى، أو حرمان جهة من دخول السوق من دون سبب مقنع، وقد يطال الفساد مشاريع الإسكان والأراضي وطريقة تسويقها للجمهور.

- قد يجد المسؤولون طريقاً معبّدة تمكنهم من اتخاذ أي قرار بدون عقبات وبدون خشية من العواقب، وبدون تفكير بأن هناك من سيلغيها أو سيحاسبهم.

- المزيد من الشقاق داخل المجتمع الإسرائيلي ومن حالة عدم اليقين: قال يرون للصحافيين إن "استمرار حالة عدم اليقين لها تكلفة اقتصادية ملحوظة"، مشيراً إلى خفض زائد في قيمة الشيكل (عملة الكيان المحلية) الذي خسر أكثر من 5% من قيمته منذ بدء الأزمة، وضعف أداء سوق الأسهم الإسرائيلية.

- المزيد من تعثّر محادثات تسوية الأزمة التي استضافها الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ بين الحكومة والمعارضة الشهر الماضي.

- الدعوة إلى "أنشطة تشويش واسعة لمقاومة" المخطط من قبل قادة الاحتجاج على التعديلات الدستورية، واعتبار أن الحكومة "تجر إسرائيل نحو الهاوية". والعمل على وقف التشريع الذي سيؤدي إلى انقسام الجيش وسحق الاقتصاد وشرخ عميق في المجتمع. وجاء في بيان صدر عن قادة الحركة الاحتجاجية المناهضة للحكومة أن "نتنياهو وحكومة الخراب يجرون إسرائيل نحو الهاوية؛ التكاليف الباهظة (للخطة الحكومة القضائية) في مجالات الأمن والاقتصاد والعلاقات الدولية والشرخ المتفاقم في الأمة، واضحة بالفعل. لمواجهة كل هذه الأضرار، يمكن فقط للمواطنين في الشوارع إنقاذ الديمقراطية الإسرائيلية. حان الوقت لتكثيف المقاومة حتى لا ينهار المنزل."

- انضمام النقابات المهنية ومنها نقابة الأطباء للإضراب العام بعد جيش الاحتياط والطيران، واعلانها الاستعداد لـ "اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة" لوقف التشريعات القضائية.

- مزيد من القلق بين الحلفاء الغربيين للكيان المؤقت والمستثمرين الأجانب، حول الأوضاع في داخل الكيان المؤقت.